أنباء مصرية

عودة صلاة الجمعة في «المساجد الكبرى» بضوابط اعتباراً من 28 الجاري

الحكومة: تحليل الـ PCR لجميع القادمين من الخارج أول سبتمبر

القاهرة ـ هالة عمران وناهد إمام ومجدي عبدالرحمن

أعلن رئيس الوزراء المصري د.مصطفى مدبولي، بمقر الحكومة بالعلمين الجديدة، عن تطبيق تحليل الـ PCR لجميع القادمين من الخارج، اعتبارا من 1 سبتمبر والتأكيد على استمرار غلق الشواطئ العامة.

واكد رئيس الحكومة في مؤتمر صحافي عقب اجتماع اللجنة العليا لإدارة أزمة فيروس كورونا اول من امس أننا حريصون على تأمين صحة القادمين والمواطنين المصريين، وتم التوافق على أن أي قادم يجب أن يقوم بعمل الاختبار وسيتم الإعلان عنها بصفة شاملة.

كما أكد رئيس الوزراء استمرار غلق الشواطئ العامة المفتوحة، وذلك لحين إشعار آخر، كما تم اتخاذ قرار آخر بالسماح بتطبيق نفس المعايير التي يتم تطبيقها حاليا في المطاعم على الحدائق ودور الملاهي والمتنزهات التي لها أسوار ويكون دخولها بتذاكر، مثل حدائق الحيوان أو حديقة المنتزه في مدينة الإسكندرية، أو الملاهي وغيرها من الأماكن المفتوحة، حيث سيتم السماح بدخول أعداد محددة من المترددين على مدار اليوم، وبنفس الشروط والإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية.

ولفت مدبولي إلى ان الجميع لاحظ انخفاض أعداد الإصابات والوفيات على مدار الأسبوعين الماضيين، إلا أن الزملاء في المجموعة الطبية أكدوا أننا لم نخرج بعد من الأزمة، وبالتالي لابد من التشديد على جميع المواطنين ضرورة الاستمرار في تطبيق كل الإجراءات الاحترازية المتبعة. وشدد رئيس الحكومة أن حديث الرئيس عبدالفتاح السيسي خلال افتتاح المرحلة الرابعة لمترو الأنفاق تضمن الإشارة إلى هذا الموضوع، حيث طلب الرئيس من جموع الشعب المصري الاستمرار في تطبيق كل الإجراءات الاحترازية، كي لا نشهد موجة أخرى من الارتفاع في اعداد الإصابات والوفيات كما شهدت بعض البلدان، لاسيما أن العديد من الدول بدأت تشهد تزايد الاعداد مرة ثانية، بعدما كان المنحنى ينخفض بها، ولهذا أشار رئيس الوزراء إلى أن الحكومة أكدت ضرورة الاستمرار في تطبيق كل الإجراءات الاحترازية من التباعد الاجتماعي، والاستمرار في ارتداء الكمامات، لكي تمر الأمور بسلام، ونستمر في الأرقام والمعدلات الجيدة، التي وصلنا لها في هذا الملف.

وأكد د.مدبولي أنه تم أيضا استعراض ما وصل إليه انتاج لقاح لعلاج فيروس كورونا، لافتا الى ان الحكومة تتابع كل ما يعلن عنه في هذا الشأن، وتم اتخاذ القرار انه بمجرد ما سيكون هناك انتاج حقيقي للقاحات يتم اعتمادها على مستوى العالم، فستكون الحكومة المصرية جاهزة لشراء وإتاحة أكبر حجم من هذه اللقاحات للشعب المصري.

وأشار إلى أنه تم استعراض بعض المستجدات الخاصة ببعض الطلبات التي كانت موجودة، واتخذنا مجموعة من القرارات، تضمن التوازن في التعامل مع ملف كورونا، حيث تمت مناقشة عودة صلاة الجمعة في المساجد والجوامع الكبرى، وتم مناقشة هذا الموضوع مع وزيري الأوقاف والداخلية، وتم الاتفاق على عودة صلاة الجمعة في المساجد والجوامع الكبرى اعتبارا من يوم الجمعة 28 الجاري، وسيصدر وزير الأوقاف قرارا بالضوابط الخاصة بها، وذلك في المساجد المعين لها إمام وبها عاملون من وزارة الأوقاف موجودون، بحيث سنطبق نفس الإجراءات الاحترازية التي تتم في الصلوات العادية، مع التشديد على ان تكون الفترة الخاصة بالخطبة في حدود الدقائق العشر وسيتم تطبيق كل الإجراءات الاحترازية التي تتم في الصلوات المعتادة، مع استمرار غلق الزوايا والمساجد التي لا يسري عليها الضوابط والشروط، واستمرار منع إقامة أي مناسبات في دور المناسبات لتظل مغلقة، مع استمرار غلق أماكن الوضوء بقدر الإمكان لنحافظ على صحة المواطنين.

جانب من اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع قائد القوات البحرية الفريق أحمد خالد وبيتر لورسن مالك شركة لورسن الألمانية

السيسي يبحث أطر التعاون مع «لورسن» الألمانية لصناعة السفن والمدمرات

القاهرة ـ خديجة حمودة

استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، قائد القوات البحرية الفريق أحمد خالد، إلى جانب بيتر لورسن مالك ورئيس مجلس إدارة شركة لورسن الألمانية العاملة في مجال صناعة السفن والفرقاطات والمدمرات.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع شهد التباحث حول أطر التعاون بين الجانب المصري والشركة الألمانية التي تمتلك خبرات عميقة في مجال بناء السفن بمختلف الطرازات، خاصة ما يتعلق بنقل تكنولوجيا بناء السفن بالتعاون مع ترسانات القوات البحرية وشركات جهاز الصناعات البحرية، إلى جانب تدريب العمالة الفنية ورفع قدرات الكوادر المصرية في تلك المجالات طبقا للمواصفات القياسية العالمية ومتطلبات الجودة، بما يعود بالنفع بوجه عام على البحرية المصرية بالتعاون مع إحدى أكبر قلاع السفن على مستوى العالم، والتي تمتلك 8 ترسانات لبناء السفن في ألمانيا والعالم، كما فازت مؤخرا بعقد تصنيع مدمرات للبحرية الألمانية بحمولة 11 ألف طن. وأكد الرئيس السيسي، في هذا الصدد أهمية التعاون مع الشركة الألمانية بالنظر إلى السمعة المهنية العالمية التي تتمتع بها في مجال بناء السفن، بينما أشاد رئيس مجلس إدارة شركة لورسن بما تتمتع به مصر من أمن واستقرار وفرص واعدة للاستثمار المباشر، خاصة مع تحسن مناخ الاستثمار، وجهود تطوير البنية التحتية التي قامت بها الحكومة المصرية.

تحليل إخباري

قراءة في نتائج انتخابات «الشيوخ» والتحالفات القادمة

أحمد سليمان

أنهت الأحزاب السياسية في مصر انتخابات مجلس الشيوخ بنسبة مشاركة 14,23٪. وفوز القائمة الوطنية من أجل مصر بنسبة تجاوزت 5٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة وفقا للقانون حسبما أعلن رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات المستشار لاشين إبراهيم، وعلى الرغم من التغيير في القواعد المنظمة للانتخابات التي فرضتها التعديلات الدستورية الأخيرة وأثرت على توازنات القوى السياسية نوعا ما، إلا أن الحراك الذي رافق العملية الانتخابية زاد من الفهم الدقيق للارتباط الوثيق بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبين إقبال الناخبين على التصويت، فبقراءة مبدئية للنتائج والتحالفات القائمة حاليا يتضح أن هناك عدة مظاهر سيتوقف عندها الناخب في تقدير مشاركته القادمة في الانتخابات المقبلة أبرزها:

1 ـ ظهور تكتلات فعلية قامت بالتحالف في دوائر انتخابية معينة وتنافست في أخرى في تراجع ملحوظ للبعد الأيدولوجي وهدفها كان حصد أكبر عدد من المقاعد وإثبات وجودها في الشارع والحياة النيابية مثل تنسيقية شباب الأحزاب وغيرهم، والآية الفصل كانت في مواجهة سطوة رجال الأعمال الذين ظهروا بشكل ملحوظ الأمر الذي أدى معه لعزوف الكثيرون عن المشاركة، حيث تأتي الانتخابات لصالح بعض القوى الحزبية بحسب البعض، لاسيما أن قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر ملائم لهم للفوز بانتخابات مجلس النواب المقبل.

2 ـ زيادة في عدد مرشحي حزب مستقبل وطن التيار سياسي الرئيسي الحالي القادر على تشكيل الأغلبية، في مواجهة أحزاب أقل منه في وزنها النسبي لكنها موجودة وقادرة على خوض الانتخابات المقبلة مثل حزب الوفد والحركة الوطنية والمؤتمر والشعب الجمهوري والإصلاح والتنمية والديمقراطي الاجتماعي ومصر الحديثة والحرية الخ، وهي لديها قناعة بأنها لن يكون بمقدورها تشكيل الأغلبية لصالحها، وبالتالي قد تلجأ للدفع بمرشحيها في بعض المناطق ذات الكثافة التصويتية الضعيفة التي تمتاز بالنظام القبلي والعشائري لكسب أصوات على أساس «التصويت العائلي».

3ـ حقق قانون تقسيم الدوائر توازنا فعليا بين المرشحين على أساس القائمة أو الفردي لكن في الوقت نفسه لا يعني أن المواطن انتخب المرشح بناء على توجه حزبي، بل تشير استطلاعات للرأي أنه ربما يرجع لعدم إدراك الناخب بأسماء المرشحين خاصة على القائمة الحزبية الأمر الذي يدعو للتوقف عنده بشأن التنشئة وتثقيف الأفراد على قيم الممارسة السياسية، ويؤكد أن طريقة الانتخاب بالنظام الفردي هي الأمثل وليس القائمة، خاصة بعد نسبة المشاركة الكبيرة للأحزاب على المقاعد الفردية وليست القوائم، رغم أن النظام التشريعي الحالي بنظام القائمة المغلقة يعني أن القائمة التي تحصل على نسبة 51٪ من إجمالي الأصوات المشاركة، تفوز بالمقاعد الممنوحة كافة.

أنباء سورية

بيدرسون يُعلن استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية الإثنين المقبل

حزمة ثالثة من عقوبات «قيصر» تطول مستشارة ومساعداً للأسد وضباطاً

عواصم ـ وكالات: أعلنت الولايات المتحدة الأميركية فرض عقوبات جديدة ضد النظام السوري بموجب قانون «قيصر»، تشمل قياديين حزبيين وضباطا متقاعدين عشية الذكرى السابعة للهجوم الكيمياوي على الغوطة والذي أسفر عن مقتل أكثر من 1400 شخص، وتحمل واشنطن والدول الغربية الحكومة السورية المسؤولية. وطالت الحزمة الثالثة من العقوبات 6 أفراد من داعمي النظام العسكريين والحكوميين والماليين، من بينهم المستشارة الإعلامية للأسد لونا الشبل، ومساعده ياسر إبراهيم.

وقالت وزارة الخارجية الاميركية على حسابها في تويتر «ستمارس الولايات المتحدة أقصى قدر من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على نظام الأسد وداعميه لحماية المدنيين من المزيد من العنف»، واضافت «الإصلاحات التي تدعمها الأمم المتحدة ضرورية لتحويل مسار الحكومة من حالة الحرب إلى خدمة الشعب السوري».

وبحسب بيان صادر عن وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو، نقله موقع «عنب بلدي»، شملت العقوبات ياسر إبراهيم، مساعد الرئيس بشار الأسد، نتيجة استخدامه «شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، بإبرام صفقات فاسدة تثري الأسد، بينما يموت السوريون من نقص الغذاء والدواء».

كما شملت العقوبات المستشارة الإعلامية الرئاسية للأسد لونا الشبل، ومحمد عمار الساعاتي، وهو أحد كبار مسؤولي حزب البعث الحاكم، وكان يترأس اتحاد طلبة سورية.

وأوضح البيان أن الساعاتي قاد منظمة سهلت دخول طلاب الجامعات إلى الميليشيات التي يدعمها الأسد.

وشملت العقوبات أيضا قائد قوات «الدفاع الوطني» فادي صقر، وقائد «اللواء 42» العميد غياث دلة التابع لـ «الفرقة الرابعة». وطال سيف العقوبات مجددا قوات «النمر» التي يقودها سهيل الحسن، وأدرج قائد فوج «الحيدر» سامر إسماعيل في قائمة العقوبات.

وأكد بومبيو في بيانه أن «هؤلاء المسؤولين الكبار يقودون الجيش السوري، الذي قتل الأطفال بالبراميل المتفجرة واستخدم الأسلحة الكيمياوية ضد سكان أحياء مثل الغوطة، وقد دمروا النسيج الاجتماعي بين المواطنين والجيش الذي أقسم على حمايتهم».

وشدد على تنفيذ العقوبات الأميركية الحالية ضد العديد من القادة الحاليين والمتقاعدين، منهم مثل اللواء علي أيوب والفريق علي مملوك والعميد بسام الحسن، والفريق جميل حسن والفريق محمد ديب زيتون والعميد سهيل الحسن، والفريق رفيق شحادة والفريق عبد الفتاح قدسية. وتعتبر هذه حزمة العقوبات الثالثة ضد النظام السوري منذ بدء دخول قانون «قيصر» حيز التنفيذ، في يونيو الماضي.

وكان المبعوث الأميركي الخاص إلى سورية جيمس جيفري وضع في مؤتمر صحافي عبر تقنية الفيديو الأسبوع الماضي خمسة شروط لرفع العقوبات، وهي: عدم استخدام النظام السوري وحلفائه المجال الجوي السوري لاستهداف المدنيين، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحاصرين، والسماح بالعودة الطوعية الكريمة للنازحين، والمحاسبة العادلة لمرتكبي جرائم الحرب.

من جهة أخرى، أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية غير بيدرسون، أن اللجنة الدستورية المصغرة والمكونة من 45 عضوا المخولة بوضع مسودة دستور جديد للبلاد ستلتقي لأول مرة منذ تسعة أشهر يوم الاثنين المقبل.

وحث المبعوث الخاص جميع اعضاء اللجنة الدستورية من النظام والمعارضة على الحضور الى جنيف والاستعداد للمشاركة «بجدية» في اجتماعات الاسبوع المقبل على اساس جدول الاعمال الذي وافق عليه الرئيسان المشاركان «دون اي شروط مسبقة».

جاء ذلك خلال احاطة افتراضية ألقاها بيدرسن خلال اجتماع عقده مجلس الامن حول الوضع في سورية اول من امس. وتتواصل الاستعدادات لعقد الدورة الثالثة للهيئة المصغرة للجنة الدستورية في 24 الجاري في جنيف بقيادة سورية وبتيسير من الامم المتحدة بعد توقف دام تسعة أشهر بسبب خلافات حول جدول الاعمال استمرت حتى مارس الماضي ثم بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

المستشارة الاعلامية للرئيس السوري لونا الشبل

لحظات مرعبة وصراخ زعيم المعارضة الروسية على الطائرة بعد تناوله شاياً مُسمماً

نافالني أبرز معارضي بوتين يصارع الموت بعد تعرضه للتسميم

عواصم ـ وكالات: أدخل أبرز معارض روسي أليكسي نافالني العناية المركزة في أحد مستشفيات سيبيريا بعدما تعرض «لتسمم»، بحسبما أعلنت الناطقة باسمه كيرا يارميش امس.

وقد أدخل نافالني، وهو محام يبلغ 44 عاما وناشط مناهض للفساد ومن بين أشد منتقدي الرئيس فلاديمير بوتين، مستشفى في مدينة أومسك بعدما فقد وعيه خلال رحلة بين سيبيريا وموسكو حين قامت الطائرة بهبوط اضطراري بسبب تدهور وضعه الصحي بشكل مفاجئ.

وقالت يارميش على تويتر ان نافالني أدخل غيبوبة ووصل على جهاز تنفس اصطناعي لاجراء الاختبارات والفحوص اللازمة. وأضافت «تعرض أليكسي لتسمم. وهو في العناية المركزة»، وأوضحت لإذاعة «إيكو أوف موسكو»: «أنا متأكدة من أنه تسميم متعمد»، وأضافت للإذاعة أنها التقت نافالني للذهاب إلى المطار في مدينة تومسك السيبيرية صباح امس وكان يبدو «على ما يرام». وتابعت «لم يشرب إلا شايا أسود في المطار. مباشرة بعد إقلاع الطائرة، فقد وعيه».

وقد أفادت وكالة الانباء الرسمية (تاس) بأن نافالني موجود في وحدة العناية المركزة لمرضى التسمم في مستشفى اومسك للطوارئ في سيبيريا.

وقال رئيس الأطباء في المستشفى ألكسندر موراكوفسكي لوكالة «تاس»: «إنه في حال خطرة».

وأشارت يارميش إلى أنه تم استدعاء الشرطة إلى المستشفى بناء على طلبهم، وكتبت على تويتر «نعتقد أن أليكسي تعرض للتسميم عبر مادة مزجت في الشاي الذي كان يحتسيه. لأن ذلك كان المشروب الوحيد الذي احتساه في الصباح».

وغرد رئيس الدائرة الفحوص النهائية التي ستساعد الأطباء على تحديد ما حدث، وما سبب هذا الوضع، وما الذي تسبب في فقدانه للوعي»، وأضاف «بعد ذلك، إذا ما (ثبت أنه) حدث تسمم، سيكون هناك تحقيق».

وقال إن الأطباء الروس وأجهزة إنفاذ القانون يعاملون جميع مواطني البلاد بصورة متساوية.

بدوره، أعرب مسؤول الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل عن قلقه بشأن الحادثة، وكتب بوريل على تويتر «أشعر بالقلق إزاء تعرض نافالني لما يشتبه في أنه تسميم، إذا ما تأكد هذا فإنه سيتعين محاسبة المسؤولين. أتمنى له الشفاء العاجل والكامل».

وقد انتشر مقطع مصور على مواقع التواصل يظهر نافالني وهو يصرخ لدى وجوده على متن الطائرة العائدة من سيبيريا إلى موسكو.

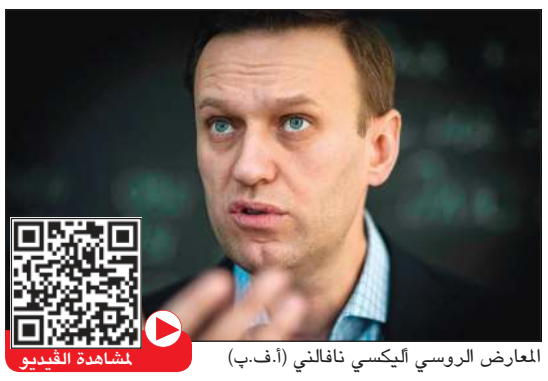
المعارض الروسي أليكسي نافالني (أ.ف.ب)

لمشاهدة الفيديو

زعيم انقلاب مالي ينصِّب نفسه رئيساً للمجلس العسكري

عواصم ـ وكالات: قدم الكولونيل أسيمي جويتا نفسه رئيسا للمجلس العسكري الحاكم الذي أطاح برئيس مالي ابراهيم بوبكر كيتا في الوقت الذي سعى فيه المتحدث باسم المجلس لطمأنة المواطنين أن بوسعهم استئناف حياتهم اليومية كالمعتاد اعتبارا من امس.

والتقى أعضاء المجلس العسكري بمسؤولي الوزارات لتخطيط عودة الاستقرار بعد يوم من احتجاز الرئيس كيتا في انقلاب هز البلاد التي تعاني من عنف واضطرابات مدنية.

وقال الكولونيل أسيمي للصحافيين بزيه العسكري عقب الاجتماع «أنا الكولونيل أسيمي جويتا رئيس اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب».

وأضاف «في أعقاب الأحداث التي أدت إلى تغيير السلطة نعتقد أن من واجبنا أن نوضح موقفنا للأمناء العامين (بالوزارات) حتى يتمكنوا من العمل على الفور».

وبحسب «رويترز» فإن الهدوء ساد العاصمة باماكو امس لليوم الثاني على التوالي إذ أذعن الناس فيما يبدو لدعوات الكولونيل إسماعيل واجو الذي يفترض أنه المتحدث باسم المجلس الحاكم لاستئناف الأنشطة العادية.

وفي السياق، ذكرت وزيرة القوات المسلحة الفرنسية فلورنس بارلي امس، أن بلادها ستواصل عملياتها العسكرية في مالي في مواجهة الارهابيين على الرغم من الإطاحة برئيس البلاد. وقالت بارلي على تويتر «العملية برخان التي طلبها سكان مالي وأذن بها مجلس الأمن الدولي ستستمر».

من جهتها، رحبت المعارضة المالية بالانقلاب العسكري، معتبرة أن الانقلابيين «أنجزوا» معركتها ضد الأخير ومتعهدة العمل معهم لإعداد خريطة طريق لتحقيق انتقال سياسي.

وقال ائتلاف «5 يونيو- تجمع القوى الديموقراطية» في بيان إنه «أخذ علما بالتعهد» الذي قطعته «اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب» (المجلس العسكري الحاكم الذي شكله الانقلابيون لإدارة البلاد) بشأن «بدء عملية انتقال سياسي مدني». وأضاف الائتلاف أنه «سيتخذ كل المبادرات» من أجل «بلورة خارطة طريق سيتم الاتفاق على محتواها مع اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب وجميع القوى الحية في البلاد».

وأتى موقف المعارضة بعيد دعوة وجهها مجلس الأمن الدولي للانقلابيين إلى «العودة دون تأخير إلى ثكناتهم» والإفراج «فورا» عن كافة المسؤولين المعتقلين، وفي مقدمهم الرئيس كيتا الذي اعتقله العسكريون الانقلابيون وأجبروه على إعلان استقالته عبر التلفزيون.

وعلى صعيد متصل، أعلن مسؤول في الائتلاف أن المعارضة ستنظم تجمعات جماهيرية ضخمة اليوم للاحتفال بالانقلاب.